



## Palestinian Peace Coalition

Geneva Initiative

Making Peace Our Horizon

معسكر السلام في إسرائيل  
انهارت التنظيمات .. وازدهرت الأفكار!!!

أعدّها نظير مجلي  
لصالح تحالف السلام الفلسطيني - مبادرة جنيف

\*\* في إسرائيل توجد حوالي 30 حركة تعمل في قضية السلام. جميعها حركات مهمة، تعمل بإخلاص ونشاط مثير للإعجاب. العديد من نشطائها يتعرضون للتحريض الدموي، ودفعت ثمنًا لمواقفها الشجاعة بالأرواح. ومع ذلك، فإنها تعتبر ضعيفة للغاية وتقلص باستمرار. فلماذا؟ هل هي أسباب موضوعية؟ هل هي فاشلة؟ هل لنا نحن الفلسطينيون دور في فشلها؟

\*\* ما هو مستقبل حركات السلام في إسرائيل؟ هل الانتخابات القادمة ستسفر عن سيطرة اليمين، فتقضي على آخر أمل من حركات السلام؟ أم العكس؟

\*\* ما هي قصة حركة السلام الجديدة، التي اختارت لها شعاراً: "روح أوباما"؟ هل هي حركة واعدة فعلاً؟ هل هي تمثل فعلاً روح براك أوباما؟ ما هي فرص نجاحها؟ وهل هي حركة سلمية فعلاً، أم انها تنظيم حزبي آخر ينضم الى عشرات الأحزاب الاسرائيلية المسجلة على الورق؟

بقلم: نظير مجلي

انهم ثلاثة شبان، بدأوا طريقهم معا في ساحة النضال من أجل السلام، ولكنهم افترقوا الى ثلاثة عوالم، بعيدة عن بعضها البعض كثيرا، ولكنها تمثل بشكل دقيق حال حركات السلام في اسرائيل: هم إميل غرنسفايغ وأبرهام بورغ ويوفال شتاينتس. كان لقاؤهم في مظاهرة كبيرة في القدس في يوم 23 شباط 1983 احتجاجا على استمرار الحرب الاسرائيلية في لبنان. لم تكن تلك المظاهرة الأولى ضد الحرب، بل هي امتداد لسلسلة مظاهرات بدأت على أثر مذابح صبرا وشاتيلا، واستمرت في تلك الفترة بشكل شبه يومي.

وكان التظاهر في القدس بالذات، مغامرة كبرى، ولكن حركة "سلام الآن" أصرت عليها. لم تتوقع أن تنتهي بسفك دماء بالطبع. لا أحد كان يتوقع في تلك الفترة، أن يطلق الرصاص على مظاهرة قانونية في دولة ديمقراطية. "فاليهودي لا يقتل أخاه اليهودي"، يقولون. فقط في تلك المظاهرة فهموا ان هذه المقولة ساذجة جدا. وفهموا هذه الحقيقة أكثر في سنة 1995 عندما أقدم شاب يهودي متدين من اليمين المتطرف، على اغتيال رئيس الحكومة الاسرائيلي، اسحق رابين، عقابا له على توقيع اتفاقات أوسلو كمقدمة للسلام مع الفلسطينيين. يومها أدركوا أيضا ان اسرائيل تتدهور نحو العالم الثالث في السياسة وفي المنهج الديمقراطي. الشبان الثلاثة أصيبوا في تلك المظاهرة بجراح:

**\*\* إميل غرنسفايغ، كان في الخامسة والثلاثين من العمر يومها. شاب كبير ينحدر من عائلة رومانية الأصل ووالده أحد الناجين من المحرقة النازية. تربى في فرنسا والبرازيل على قيم انسانية حميمة، وهاجر مع والديه الى اسرائيل "الحلم الصهيوني الأبدي". خدم في الجيش الاسرائيلي بحماس، ولم يكتف بالخدمة الاجبارية المفروضة على كل شاب وصبية في جيل التجنيد (18 عاما)، بل أحب القيم القتالية الوطنية التي يعبئون الجنود بها، فتقدم الى دورة الضباط وتخرج برتبة مقدم وشارك في أربعة حروب متواصلة. وسرح من الجيش لنتجه نحو التعليم في المدارس وتخصص في الرياضيات. وقد ترك الجيش في نفسه أثرا كبيرا باتجاه السلام، فلم يقبل سياسة غسل الدماغ الاحتلالية ونمى في نفسه رفضا وثورة ضد السياسة الحاكمة. ووصل بذلك الى معسكر السلام.**

الرصاص التي أطلقها نحو المظاهرة الشاب اليميني المقدسي، يونا أبروشمي، استقرت في قلب إميل غرنسفايغ، فتوفي متأثرا بجراحه. وانتقل الى العالم الآخر.

**\*\* أما أبرهام بورغ، فكان خلال المظاهرة في الثامنة والعشرين من عمره. وهو منحدر من عائلة دينية مشهورة جدا في اسرائيل، حيث ان والده يوسف بورغ كان وزيرا للداخلية لسنتين طويلة وزعيما للحزب الديني القومي "المفدال"، الذي يعتبر اليوم أشد غلاة التطرف في اسرائيل. وكبقيّة شباب هذا الحزب، خدم أبرهام بورغ في الجيش وتطوع لسلاح المظليين الذي يعتبر من الوحدات القتالية المختارة. لكنه تخرج من الجيش، مثل غرنسفايغ، بمفاهيم مخالفة لسياسة القادة الذين دربوه فثار عليها وثار على عقلية والده أيضا. واختار طريق السلام. وكان في تلك المظاهرة من المتدينين القلائل جدا، الذين وضعوا القبعة الدينية (الكيبا) على رؤوسهم. فطالته الرصاص التي طلقها الارهابي المذكور أبروشمي، وجرحته في كتفه. وخرج من المستشفى مقررا بإصرار الانتقال الى العمل السياسي الملزم، فانتسب الى حزب العمل. وتلقفه يومها شمعون بيرس، الذي لمس بعض مواهبه، وأخذه مستشارا. وما هي إلا سنة واحدة حتى أصبح عضوا في الكنيست (البرلمان الاسرائيلي). وكان من حمانم حزب العمل. وتمكن من فرض شخصيته القيادية بشكل كبير، محليا وعالميا، فتم انتخابه رئيسا للوكالة اليهودية في العام 1995. ثم انتخب رئيسا للكنيست بعد أربع سنوات. وكان خلال كل هذه السنين يتطور ويتقدم في مفاهيمه السلمية. ويصطدم مع رفاقه في الحزب. وفي سنة 2004 أعلن يأسه من السياسة الاسرائيلية وقرر الاعتزال ولكن ليس قبل أن يطلق تصريحات تحذر من دمار اسرائيل بسبب قياداتها وعقليتهم العسكرية المتغترسة. وانتقل الى عالم "البنزنس" وأصبح من رجال الأعمال.**

لكن عالم رأس المال لم يحجب أبرهام بورغ عن السياسة تماما. وظل شيطانها يدور من حوله، ليصدر كتابا بالغ الأهمية بعنوان "لكي ننتصر على هتلر"، طرح فيه أفكاره الجديدة المتطورة التي تشير الى ان استمرار السياسة الاسرائيلية الحالية سيحقق للزعيم النازي، هتلر، هدفه في تصفية المشروع اليهودي الصهيوني.

وها هو بورغ يعود الى السياسة بشكل عاصف بفضل الرياح التي هبت بانتخاب الرئيس الأمريكي الجديد، براك أوباما. فيقيم حركة جديدة لليسار الاسرائيلي سوية مع حوالي 200 شخصية يسارية بارزة.

\*\* يوفال شتاينتس: هو أيضا كان في تلك المظاهرة شابا لما يتجاوز الخامسة والعشرين، أنهى خدمته العسكرية وانتقل الى الدراسة الجامعية فورا. ولم يترك الأكاديمية إلا بعد أن نال شهادة بروفسور في الفلسفة. أصيب بجراح في المظاهرة لكن شفي منها بسرعة. وجراحه عززت نشاطه في خدمة السلام، وانتخب لرئاسة حركة "سلام الآن" في ذلك الوقت وبقي فيها ما يزيد عن عشر سنوات.

إلا انه أصيب بخيبة أمل من عملية السلام بعد اتفاقات أوسلو، حيث بدأ يقتنع بطروحات اليمين القائلة بأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ليس صادقا في توجهه السلمي، وغضب عليه جدا عند التوقيع على اتفاقيات السلام التفصيلية في مصر حيث تردد عرفات وكاد يحدث أزمة. ثم تعمق لديه الشعور بأن عرفات و"حماس" يتقاسمان الأدوار وان الخلاف بينهما ليس حقيقيا واعتبر عمليات التفجير في تل أبيب والقدس وغيرهما تتم بمعرفة مسبقة من عرفات وبتمويل وتشجيع مباشر منه. وشينا فشيننا وجد شتاينتس نفسه ينتقل الى معسكر اليمين في اسرائيل. وفي سنة 1996 انتقل رسميا الى حزب الليكود وعمل مستشارا مع رئيس الوزراء الجديد، بنيامين نتياهو. وانتخب في سنة 1999 الى الكنيست ضمن لائحة الليكود وأصبح عضوا في لجنة الخارجية والأمن. وأظهر اهتماما في الجانب الأمني وبات عضوا في اللجنة الفرعية السرية المسؤولة عن المخابرات وعن ميزانية الجيش. وتقرّب هناك من القادة العسكريين وقادة المخابرات والموساد لدرجة أنه أصبح ناطقا غير رسمي بلسان غلاة الجنرالات في التطرف والعريضة. ثم أصبح رئيسا للجنة الخارجية والأمن، واتخذ مواقف أشد تطرفا من رئيس الحكومة، أرئيل شارون. وعارض بشدة خطة الانسحاب من قطاع غزة وهاجم ليس فقط "حماس"، بل اعتبر الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أخطر من "حماس" على المصالح الاسرائيلية الأمنية. وهاجم السياسة المصرية واتهمها بمساعدة "الارهاب الاسلامي" ضد اسرائيل.

ويحتل يوفال شتاينتس مكانة رفيعة في قيادة حزب الليكود وسائر أحزاب اليمين ويقوم علاقات وطيدة مع قادة المستوطنين في الضفة الغربية.

## البدايات

الشخصيات الثلاث، غرنتسفايغ وبورغ وشتاينتس، يمثلون بمسيراتهم الثلاث المختلفة، مسيرة حركة السلام برمتها في اسرائيل: فهي قد فقدت فرعا أساسيا من جذوعها، غاب عن الساحة تماما، وفقدت جذعا ثانيا لصالح أعداء السلام، ولكن لديها جذعا ثالثا قويا متماسكا يصر على أداء دور في المسيرة السلمية رغم كل الصعاب ويطور مفاهيمه السلمية الى درجة التطابق مع أفكار الفلسطينيين، ولكنه يفقد شعبيته لدى الجمهور باستمرار.

ومن أجل توضيح هذه الصورة بشكل دقيق، لا بد من العودة الى البدايات، للتعرف على حركة السلام الاسرائيلية ونشأتها وتطور مسيرتها وتركيبتها، وبالتالي أسباب تعثرها:

منذ انطلاق الحركة الصهيونية واستيطانها في فلسطين وانفجار المأساة الفلسطينية، ظهرت قوى سلام مختلفة في الشارع اليهودي وحتى داخل الحركة الصهيونية. بعض هذه القوى نشطت داخل المؤسسة الصهيونية فحاولت لجم التيارات الاستعمارية مثل حركة

"هشومير هتسعير" (الحارس الفتى) التي أقامت فيما بعد حزب "مبام" اليساري، وخارج الحركة الصهيونية مثل الحزب الشيوعي الفلسطيني (الذي أصبح في سنة 1948 الحزب الشيوعي الاسرائيلي وفي 1965 حزب "ركح")، الذي رأى ان الصهيونية تخدم مصالح الاستعمار البريطاني ودعا الى وحدة النضال اليهودية العربية ضد هذا الاستعمار ودعا الى تعاون اليهود والعرب لاقامة دولة علمانية ديمقراطية مشتركة، وفيما بعد غير رأيه وأيد قرار التقسيم القائم على أساس مبدأ "دولتان للشعبين".

وفي سنة 1925 قامت أول حركة سلام يهودية "بريت شالوم" (حلف السلام) من مجموعة كبيرة من أبرز القيادات الصهيونية، تعترض على وعد بلفور (وزير الخارجية البريطاني)، الذي دعا الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وطالبت عوضا عن ذلك بإقامة دولة علمانية مشتركة لليهود والفلسطينيين. ومن أبرز قادتها كان آرتور روبين، مؤسس الاستيطان اليهودي في منطقة يافا (تل أبيب)، وحاييم مرغلتي كلوريسكي، مؤسس الاستيطان اليهودي في الجليل، والفيلسوفان مارتين بربر وشمونيل هوغو بيرجمن، والبروفسور يتسحاق افشتاين، مجدد اللغة العبرية، والبروفسور يهودا ليبب ماغنيس، الرئيس المؤسس للجامعة العبرية في القدس ورجل الأعمال شلومو زلمان شوكن، صاحب ومؤسس جريدة "هآرتس"، والسياسي البريطاني اليهودي هيربرت صموئيل، الذي عين مندوبا ساميا في فلسطين وقام بتعيين الحاج أمين الحسيني مفتيا على فلسطين، وغيرهم.

وقد فرض هؤلاء على المجلس الأعلى في الحركة الصهيونية البحث في اقتراحهم. ولكن عندما فشلوا توقفوا عن النشاط. إلا ان ماغنيس وبوبر أقاما حركة أخرى باسم "ايحود" (الوحدة)، التي ظلت تدعو الى اقامة دولتين للشعبين ترتبطان باتحاد فدرالي.

المشكلة في هذه الحكايات، انها لم تقم بتنظيمات حزبية لها تضمن المثابرة في طرح مواقفها. ولكن القوى التي اختارت العمل اغلبياسي الحزبي ("هشومير هتسعير" والحزب الشيوعي)، بقيت قوى جانبية وهامشية في مركز القرار السياسي، ولكنها حظيت بدعم شعبي في فترات أخرى خصوصا بعد ازدياد قوة النقابات (وهي بغالبيتها كانت يهودية عربية مشتركة). وخلال النكبة، حاولت هذه القوى مقاومة الترحيل. وفي مدن مثل طبريا وحيفا دخلت بعضها في مواجهات مع القيادات الصهيونية لمنع الترحيل. وفي الأماكن التي تولى القيادة العسكرية الاسرائيلية ضباط من تلك القوى تم منع الترحيل فعلا (مثل الناصرة).

ولكن صوت هذه القوى خفت الى أقصى حد بعد الانتصار الذي سجلته الحركة الصهيونية وتنظيماتها العسكرية المدربة على الشعب الفلسطيني الأعزل وقوات جيش الإنقاذ العربي ذي الامكانيات الضعيفة. وباستثناء الشيوعيين، الذين تناقست قوتهم الشعبية بين اليهود شيئا فشيئا بسبب هذه المواقف، لم يرتفع صوت سلام حقيقي في اسرائيل. وتدل بروتوكولات الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) والحكومة على نقاشات عديدة بين القادة اليهود حول مسألة السلام، وبرز العديد من القادة الأفراد الراضين لسياسة الحرب والتوسع أمثال رئيس الوزراء موشيه شريت في مرحلة معينة ووزير الأديان يوسف بورغ (والد ابراهام بورغ، المذكور أعلاه)، في أحيان أخرى. وكانت الغلبة دائما لطغمة العنتريين الحربيين، وفي مقدمتهم دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الأول، وموشيه ديان، رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع، وشمعون بيرس، مؤسس القرن الذري في ديمونة ومدير عام وزارة الدفاع ثم وزير الدفاع، وغولدا منير، وزيرة الخارجية التي أصبحت أول امرأة تتراأس حكومة في اسرائيل، ويسرائيل غليلي، وزير الدولة ذي النفوذ الواسع، وغيرهم.

### زيارة السادات

بعد حرب 1967 والاحتلال الاسرائيلي الكبير للأراضي الفلسطينية والمصرية والسورية خلال ستة أيام، بدأت اسرائيل حالة من نشوة النصر المسكرة التي لم تفق منها إلا

في حرب أكتوبر 1973. خلال نشوة النصر أصيب القادة الاسرائيليون بغالبيتهم الساحقة بعمى سياسي، فلم ينتهزوا الفرصة التاريخية لصنع السلام مع العرب. وراحوا يعززون الاحتلال ويزرعون المستوطنات ويهودون القدس الشرقية والجولان. ورفضوا كل مبادرات السلام، حتى مبادرة مبعوث الأمم المتحدة يارينغ ووزير الخارجية الأمريكية، روبرت روجرز.

وقد ظهرت خلال هذه الفترة أصوات منفردة لقوى السلام تطالب بالجنوح الى السلام، من أبرزها الفيلسوف يهوشع لايبويتش، الذي قال ان الاحتلال سيفسد المجتمع الاسرائيلي، والصحفي الذي أصبح نائبا في الكنيست، أوري أفيري، فاقترح اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وماير فلنر، الأمين العام للحزب الشيوعي، الذي اعتبر الاحتلال خطوة انتحارية لأنها تضع اسرائيل في موضع العدو الكريه للعرب وذلك خدمة لمصالح الاستعمار ودعا اسرائيل أن تقف مع الشعوب العربية ضد الاستعمار وليس مع الاستعمار ضد الشعوب العربية وبسبب موافقه هاجمه اليمين واتهموه بالخيانة وحاولوا اغتياله بالطعن بالسكين مرتين.

لكن هذه الأصوات ظلت ضعيفة وغير مبلورة في تنظيم سلامي. فقط بعد سنوات عديدة من الحرب، بدأت تتصاعد أصوات أخرى ذات وزن جماهيري، وذلك بعدما وصل الى اسرائيل الرئيس المصري أنور السادات، في مبادرته الشهيرة. وكان لهذه الزيارة وقع خطير في اسرائيل، ذلك الوقت. فالحكومة التي كانت قد انتخبت للتو (1977) هي أول حكومة يمينية متطرفة في التاريخ الاسرائيلي. وقد انتخبت على خلفية اخفاقات حكومة غولدا مئير في حرب أكتوبر سنة 1973. ورئيسها منحح بيغن كان رافضا لأية مبادرة سلام وهو في المعارضة وفي سنة 1971 عندما كان في حكومة الوحدة استقال لمجرد موافقة حكومة غولدا مئير للبحث في مبادرة روجرز للسلام مع ان غولدا لم تكن جديفة في موافقتها عليها وعملت كل ما في وسعها لأفشالها.

السادات نجح في كسر حاجز نفسي كبير بين الاسرائيليين وبين فكرة السلام مع العرب. وأحدث انقلابا في آراء الكثير من القادة الاسرائيليين وكذلك بين المواطنين. وعندما بدأ بيغن يعرقل جهود السادات للسلام، أخذت تنشأ مجموعات منظمة من نشطاء السلام الذين يحاصرونه ويطالبونه بالتجاوب مع السادات وبدأت تظهر نشاطات سلامية عديدة في الشارع الاسرائيلي، اتحدت سنة 1978 في حركة "سلام الآن". وكانت الشرارة الأولى لهذا النشاط برسالة وقع عليها 350 ضابطا في جيش الاحتياط الاسرائيلي توجهوا بها الى بيغن مطالبين أن يتعامل بإخلاص مع عملية السلام مع مصر وداعينه "اجنح للسلام حتى نقنع بأننا نسير على الطريق الصحيح".

وتلت هذه الرسالة عدة نشاطات جماهيرية ورافقت هذه الحركة مفاوضات السلام بمظاهرات جماهيرية ضخمة على مدى عدة أسابيع، أجبرت بيغن على الذهاب الى مؤتمر "كامب ديفيد" سنة 1979، وتواصلت المظاهرات يوميا خلال المؤتمر، تطالبه بالتوصل الى اتفاق سلام مع السادات بإشراف الرئيس الأمريكي، جيمي كارتر.

### مرحلة التنظيم

بعد توقيع اتفاقيات السلام مع مصر، خفت نشاط حركات السلام وتوقف تماما تقريبا. وكان أحد الأسباب لذلك، أولا اتفاقية السلام نفسها، حيث أن الحكومة انتهزت في النهاية الفرصة التي منحها لها السادات، وباتت أكبر دولة عربية خارج دائرة الحرب. ولكن هناك أسبابا أخرى أيضا تتعلق في الوضع الفلسطيني والعربي من جهة وبرد الفعل الاسرائيلي على هذا الوضع من الجهة الأخرى.

ففي مصر نفسها لم يكن حماس جماهيري للسلام مع اسرائيل، والنخبة الوطنية والثقافية هناك عارضت هذا السلام ودخل بعض رموزها السجون فيما قاطعت البقية كل اشارة

لهذا السلام، وحاربت بشدة أية محاولات للتطبيع مع اسرائيل والاسرائيليين. وفي بعض الأحيان قوطع مثقفون من المواطنين العرب في اسرائيل (فلسطيني 48) لمجرد كونهم يحملون الجنسية الاسرائيلية. وكانت وسائل الاعلام الاسرائيلية ترصد هذه التطورات وتتحدث عن "سلام بارد" وتنتقد مصر على ذلك.

وفي الشارع العربي عزلت مصر تماما ودخل الزعماء والمثقفون العرب في نقاشات ساخنة انطوت على توجيه اتهامات للسادات بالخيانة. وفي الشارع الفلسطيني اتخذوا موقفاً أشد حدة من بقية العرب، بمن في ذلك الحركة الوطنية لفلسطيني 48. وكان الاسرائيليون يرصدون كل هذا ويستنتجون ان السادات فرد وليس تيارا جارفاً في العالم العربي. وقد اختبأ أنصار السلام اليهود أمام انتقادات الواسعة في الشارع. وشل نشاطهم.

بيد ان هذا النشاط استؤنف وبوتيرة عالية للغاية في سنة 1982، على أثر حرب لبنان. هذه الحرب، كما في كل حرب، حظيت بدعم غالبية الاسرائيليين. ولكن عندما اتضح بأنها طالت أكثر من المدة المقررة لها في الحكومة (تقرر لها 48 ساعة لمسافة 45 كيلومترا بعد الحدود في العمق اللبناني، بينما وصلت قوات أرئيل شارون الى بيروت وبقيت في لبنان 18 سنة)، خرج المنات من اليهود الى الشوارع. وعندما نفذت مجازر صبرا وشاتيلا، انفجرت حملة احتجاج شعبي ضخمة بلغت ذروتها في مظاهرة الـ 400 ألف في تل أبيب يوم 29 أيلول 1982، وفي هذه الأحداث تبلورت حركة "سلام الآن" بشكل نهائي كتنظيم جماهيري له وزنه. والعديدون من قاد الأحزاب الاسرائيليين، الوزراء والنواب، مروا على قيادة هذه الحركة ووصلوا الى مراكزهم عن طريقها مثل: وزيرة التعليم يولي تميز ونائب رئيس الوزراء، حايام رامون، والوزيرة السابقة، شولميت ألوني، إضافة الى الرموز الثلاثة المذكورين أعلاه.

#### 40 حركة سلام

كانت وما زالت "سلام الآن" أكبر وأهم التنظيمات الجماهيرية العاملة من أجل قضية السلام في اسرائيل. فهي ما زالت فاعلة ومثابرة طيلة 30 سنة ونيف. وقد نجحت في ايجاد آلية عمل تنظيمي ناجحة وتوفير إدارة سليمة تمكنت من تجنيد تمويل دائم من الولايات المتحدة ولها فرع نشيط في الولايات المتحدة أيضا يعمل على مستوى السياسة الأمريكية ويجند التبرعات. بيد ان نشاطها أصبح ممأسسا في عمل مكثبي أكثر من العمل الجماهيري. واليوم يتركز جل نشاطها في رصد حركة الاستيطان اليهودي في المناطق الفلسطينية المحتلة.

لكن خلال هذه الفترة، أقيمت عشرات التنظيمات والحركات الفاعلة في قضايا تتعلق بالسلام بشكل عام وبقضايا تفصيلية عينية، بلغ عدد المسجلة منها لدى مسجل الجمعيات أكثر من 40 حركة.

ومن أبرز هذه الحركات نشير الى خمس:

الأولى: "مجلس السلام والأمن"، وهو اطار يضم 1300 شخصية اسرائيلية بارزة، معظمهم ضباط كبار في جيش الاحتياط الاسرائيلي والمخابرات والشرطة بدرجات رفيعة (من راند وحتى جنرال)، وبينهم مجموعة من كبار الموظفين السابقين (مديرين عامين في اوزارات وسفراء سابقين) وأساتذة جامعات، يعطون رأيهم المهني كعسكريين وسياسيين في السياسة الاسرائيلية، فيقولون مثلا ان المصلحة الاستراتيجية لاسرائيل هي في السلام مع الفلسطينيين والسوريين. وفي السنة الأخيرة يؤدون دورا كبيرا في تبني مبادرة السلام العربية والترويج لها ودعوة الحكومة لقبولها ومطالبة المرشحين لرئاسة الحكومة بالتعهد بدفع المفاوضات السلمية على أساسها.

الثانية: "جوش شالوم" (كتلة السلام)، التي يقودها الصحفي والسياسي أوري أفيري، وهي صغيرة الحجم ولكنها تعتبر ذات مواقف مثابرة وواضحة في قضية السلام، أكثر من حركة "سلام الآن". ويسمع صوتها عادة، قبل صوت "سلام الآن". فهي عارضت حرب لبنان الأخيرة مثلا من اليوم الأول، بينما تأخرت "سلام الآن" في التعبير عن موقف حازم منها. ومن مواقفها البارزة، الدعوة للتفاوض المباشر مع "حماس" وعدم نبذها.

الثالثة: "يوجد حد"، وهو تنظيم قديم تأسس في سنة 1982 من جنود الاحتياط الاسرائيليين الذين يرفضون اداء الخدمة الالزامية في الجيش داخل لبنان. وفي حينه جمعوا توافيق 3000 جندي وضابط في الاحتياط توجهوا الى رئيس الحكومة طالبين تحريرهم من الخدمة في مناطق محتلة. ومنذ سنة 1986 يتركز نضالهم ضد الخدمة في المناطق الفلسطينية المحتلة لأنهم يرفضون أن يشاركوا في القمع والاضطهاد للفلسطينيين. وكل من ينتمي الى هذا التنظيم يدفع ثمنا شخصيا باهظا، إذ يحاكم بالسجن شهرا بعد شهر. حوالي 450 منهم حكموا بالسجن لفترات طويلة. وفي سنة 2005 توجهت هذه الحركة الى محكمة العدل العليا، سوية مع خمسة علماء اسرائيليين، بطلب منع تعيين دان حالوتس رئيسا لأركان الجيش الاسرائيلي، لأنه يتحمل مسؤولية اغتيال قائد كتائب عز الدين القسام، صلاح شحادة، بوصفه قائدا لسلح الجو، حيث قتل معه في الغارة 16 مواطنا آخر تسعة منهم أطفال. كما تنشط الحركة في مطاردة جنرالات آخرين في الجيش الاسرائيلي والمخابرات في المحاكم الدولية. فالعديد من هؤلاء القادة كادوا يعقلون في اسبانيا وبريطانيا بسبب قرارات استصدرتها هذه الحركة من المحاكم المحلية ضدهم لمحاكمتهم بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني.

الرابعة: "التحالف ضد الجدار"، وهي حركة قامت في سنة 2003 لمكافحة بناء الجدار العازل، أولا لأنه يقيم حواجز في عصر ازالة الحواجز بين الشعوب وثانيا لأنه يلتهم عشرات ألوف الدونمات من الأراضي الفلسطينية ويقطع أرزاق مئات ألوف الفلسطينيين ويخلق المنات من البيوت الفلسطينية ويعطل الحياة عليهم. وقد نجحت هذه الحركة، سوية مع منظمات حقوق الانسان الأخرى، في تغيير مسار الجدار في عدة مواقع وانقاذ عشرات ألوف الدونمات من الأرض الفلسطينية، وما زالت تقيم المظاهرات أسبوعيا في قرية بلعين (غربي رام الله)، وبذلك تبقى قضية الجدار ملتهبة في الذاكرة لا يطويها النسيان.

الخامسة "بتسليم"، وهو مركز لحقوق الانسان الفلسطيني. تأسس في سنة 1989 ليرصد في تقارير دورية قضايا دوس حقوق الانسان الفلسطيني. بفضل تقارير المركز كشف النقاب عن ألوف حالات دوس حقوق الانسان، بدءا بالتعذيب في السجون الى هدم البيوت وممارسات المستوطنين اليهود ضد الفلسطينيين وجرائم القتل التي نفذها جنود الاحتلال وغيرها. وفي السنوات الأخيرة أصبحت تضيف على تقاريرها ضد اسرائيل تقارير حول دوس حقوق الانسان الفلسطيني في أراضي السلطة الفلسطينية وفي ظل حكم "حماس" في قطاع غزة.

ومن المنظمات الأخرى، التي تل أسماؤها على اهتماماتها والقضايا العينية التي تشتغل فيها، نذكر: "التحالف ضد هدم البيوت الفلسطينية"، "الأربع أمهات" (التي تألفت من أمهات لأربعة جنود اسرائيليين وقفن ضد استار الحرب في لبنان ويسجل لهن الدور المركزي في اجبار الحكومة الاسرائيلية على الانسحاب من لبنان في سنة 2000)، "التحالف ضد التعذيب في السجون"، "العائلات التكلية" (مجموعة من الآباء والأمهات الذين تكلوا أبناءهم في الحرب ويؤيدون السلام ويؤيدون اطلاق سراح أسرى فلسطينيين حتى لو أدينوا بقتل أبنائهم)، "نتيفوت لشلوم" (حركة من رجال الدين اليهود المؤيدين للسلام)، "هزريت همزرحيت" (وهي حركة تضم مجموعة من المثقفين اليهود الشرقيين المؤيدين للسلام)، و"أطباء من أجل حقوق الانسان" (وهي مجموعة من الأطباء اليهود والعرب التي تنشط في تقديم الخدمات الطبية للمرضى والجرحى الفلسطينيين خلال الحصار ومنع التجول)، و"طيارون يعارضون الاغتيالات" (مجموعة من الطيارين في جيش الاحتياط الاسرائيلي الذين

يعتبرون الاغتيالات بالغارات الجوية جريمة حرب لا يريدون أخذ قسط فيها)، و"تعایش" و"محسوم ووتش" وهي حركة نسائية من امهات كبيرات في السن ينتشرن يوميا على حواجز عسكرية في الضفة الغربية ويقدمن الملاحظات للجنود في حالة تعاملهم السيء مع الفلسطينيين، وغيرها..

هذه الحركات مجتمعة تضم ثلاث دوائر نشاط لها: في الدائرة الأولى - قياداتها المباشرة تقدر بحوالي 300 نشيط، هم الذين يبادرون وينظمون ويقودون النشاطات ويصدرون البيانات. وفي الدائرة الثانية، يوجد مجموعات من النشطاء الدائمين الذين يلبون كل الدعوات ويشتركون تقريبا في كل النشاطات، وعددهم يتراوح ما بين 3 و 5 آلاف نشيط. وفي الدائرة الثالثة والأوسع، يوجد 15 - 20 ألف شخص يلبون الدعوات للمشاركة في مظاهرات، وتكون مشاركتهم نسبية، فعندما تكون هناك أحداث ملتبهة يشاركون بالآلاف وعندما تكون الأمور باردة يشاركون بالمئات. وبعض النشطاء يشاركون في أكثر من نشاط مع أكثر من تنظيم واحد.

### وأي هم اليوم..؟

من يفتش عن حركات السلام في الشارع الاسرائيلي، لن يجدها. فحضورها انخفض كثيرا في السنوات الأخيرة. لكن من يبحث عنها في ساحات النضال الأخرى، فسيجدها حاضرة وبقوة في الكثير من المحافل.

فهي موجودة في جميع المؤسسات والمؤتمرات الدولية التي تبحث في القضية الفلسطينية وفي معاناة الشعب الفلسطيني. ونشاط هذه الحركات يتسبب لها في متاعب كثيرة لقاداتها، وهم يتعرضون لاتهامات بالخيانة من طرف قوى اليمين. وهي موجودة في أروقة المحاكم الاسرائيلية تحاصر الحكومة وقادة الجيش وتعرقل الكثير من برامجها ومخططاتها البشعة ضد الشعب الفلسطيني. نشاطات حركة "السلام الآن" في رصد النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية المحتلة، تعتبر المصدر الأول للمعلومات عن سياسة الاستيطان الاسرائيلية لكل المعنيين، بما في ذلك للسلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحتها لمشاريع التهويد وللإدارة الأمريكية. نشاطات "كتلة السلام" في مقاطعة البضائع التي تنتج في مصانع المستوطنات وتوزيع لوائح في اسماء هذه البضائع على الدول الأوروبية أدت الى اغلاق العديد من هذه المصانع والى تخفيض الانتاج في مصانع أخرى.

نشاطات منظمة "بتسيلم" في كشف ممارسات القمع ودوس حقوق الانسان الفلسطيني باتت سوطا مشهرا فوق رؤوس الحكومة الاسرائيلية وجيشها في العديد من الحالات. ونشاطات هذه المنظمة وغيرها في قضايا السجون، أدت الى تحسين شروط حياة الأسرى الفلسطينيين نسبيا الى حد لا يستهان به.

والأمر نفسه ينطبق في مقاومة الجدار العازل، الذي بفضل حركات السلام التي تناضل من أجل هدمه، تم هدم أجزاء منه وتصحيح مساره في العديد من المواقع واستعادة أراض كثيرة للفلسطينيين.

وتمكنت تلك الحركات من تخفيف جرائم التعذيب للمعتقلين بفضل نشاطها في المحاكم وفي المؤسسات القضائية الدولية وكذلك حصل في مقاومة نهب الأراضي وغيرها. واضح ان هذه النشاطات غير كافية ولا تشكل حلا جذريا للمعاناة الفلسطينية ولقضية السلام، ولكنها تحقق نتائج مهمة جدا، بالنسبة لمن يتعرضون لهذه المعاناة بأي قدر ممكن. ومع ذلك فإن المتفرج من بعيد أو قريب، يريد ان يرى نشاطات جماهيرية في الشارع. الكل يتذكر مظاهرة الـ 400 ألف اسرائيلي ضد الحرب في لبنان سنة 1982 ويريد تكرار المشهد ويجعل من هذه التظاهرة معيارا يقيس به نشاط حركة السلام. يريد أن يرى حركات السلام الاسرائيلية تؤثر على الحكومة وتفرض عليها سياسة سلامية مثلما حصل في بداية نشاط حركة "سلام الآن" عندما أجبرت مناحم بيغن على التجاوب مع مبادرة السادات.



وهناك من يقيس حركة السلام بممارسات حكومات حزب العمل، الذي قدم نفسه كحزب سلام أيد وهو في المعارضة معاهدة السلام مع مصر وصنع السلام مع الأردن وانسحب من لبنان وبادر الى اتفاقات أوسلو، ولكنه في الوقت نفسه أيد حرب لبنان وحاول قمع الانتفاضة الأولى وصفق لقمع الانتفاضة الثانية وشارك في حرب لبنان الثانية ولم ينفذ قسما من بنود اتفاقيات أوسلو. فلم يفهموا هذا التناقض. ورأوا فيه بحق انقلابا على مسيرة السلام. من هنا جاء الكفر بحركات السلام الاسرائيلية وجاء الاستنتاج المفترض بأنه لا توجد حركة سلام اسرائيلية حقيقية. وهذا مفهوم للغاية، ولكنه ليس استنتاجا صحيحا بالكامل. وهو يذكرنا بسؤال طالما يطرحه الاسرائيليون علينا: "أين حركة السلام الفلسطينية؟ أين حركة السلام في العالم العربي؟ (هذا السؤال يوجه حتى بعد أن طرحت القمة العربية في بيروت سنة 2002 مبادرة السلام العربية) ولماذا لا يستنكر العرب عموما والفلسطينيون خصوصا عمليات التفجير ضد المدنيين الاسرائيليين واطلاق الصواريخ الطائشة من غزة على البلدات الاسرائيلية في الجنوب؟ وغيرها وغيرها من الأسئلة..".

وبالمناسبة، فإن السؤال الذي يطرح في العالم العربي حول غياب حركات السلام الاسرائيلية، يطرح أيضا في اسرائيل ويشغل بال الكثيرين. وفي مراجعة لطبيعة النشاطات التي قامت بها حركات السلام في الماضي وتوقع ما كان ممكنا أن تقوم بها ولم تقم بها في مناسبات عديدة، وملاءمة ذلك مع تطورات الأحداث الموضوعية في المنطقة والعالم، وسماع عدد من الناطقين باسم هذه الحركات، لا بد من الاستنتاج بأن هذا الغياب لم يكن لأسباب ذاتية وحسب، بل بسبب الكثير من الأسباب الموضوعية أيضا. واننا نحن العرب، عموما، والفلسطينيين خصوصا، لم نكن برينين من المساهمة في إضعاف معسكر السلام الاسرائيلي. وإذا كنا نريد لهذا المعسكر أن ينهض على قدميه ويؤثر في صالح انهاء الاحتلال وتسوية الصراع على أساس اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس وحل قضية اللاجئين، علينا مساعدته.

كيف؟

أولا في مراجعة نقدية تجعلنا نعرف ما الذي جرى لهذا المعسكر خلال هذه السنين.

### أوسلو أولا

تقول د. تمار هيرمن، الباحثة في معهد شتاينمتس لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب، ان "ضعف نشاط حركات السلام الاسرائيلية بدأ عمليا مع الكشف عن المفاوضات السرية حول اتفاقات أوسلو. فقد حصل ارتخاء بارز في هذا النشاط وانعدم، عندما رأت حركات السلام ان السلام مع الفلسطينيين قد شق طريقه بالشكل السليم، خصوصا بعد أن وقعت الاتفاقات وتصافح رئيس حكومة اسرائيل وأحد كبار جنرالاتها، اسحق رابين، مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يعتبر في اسرائيل الارهابي الأكبر، ياسر عرفات".

فقد رأى معسكر السلام أن مهمته قد انتهت. وخلال ثلاث سنوات (1992 - 1995) لم تقم هذه الحركات بأي نشاط جماهيري يذكر لدعم عملية السلام أو التصدي لأحزاب اليمين التي عارضت في هذه الاتفاقيات وشنت حملات تحريض دامية على رئيس الوزراء، رابين شخصيا وبقية الوزراء. وقد زاد هذا التحريض أكثر وأكثر مع تنفيذ العمليات التفجيرية في تل أبيب والقدس وسقط فيها عشرات القتلى.

و فقط عندما بدأ الخطر من تحريض اليمين يظهر بشكل فاحش، بادرت حركات السلام الى تنظيم مظاهرة كبيرة لدعم رابين ومفاوضات السلام شارك فيها 100 ألف شخص، واعتبرت تلك مظاهرة جبارة في الظروف الجديدة. ولكن في هذه المظاهرة بالذات نجح عنصر في اليمين المتطرف يدعى يغنال عمير، في اغتيال رابين، وإحداث انعطاف جديد في الحياة السياسية الاسرائيلية.

لقد بدأ معسكر السلام الاسرائيلي بعد رابين مكسور الجناح، ليس لأن رابين كان ينتمي اليه، فرايين كان يمقت نشاطات حركة السلام وعندما أشغل منصب وزير الدفاع في فترة الانتفاضة الأولى هاجمه بشدة. لقد أصيب قادة معسكر السلام ونشاطوه بالاحباط، من قتل رابين لأنهم رأوا فيه انعطافا حادا في السياسة الاسرائيلية وحلما قد انطفا في بداية اشتعاله. ورأوا فيه ضربة قاصمة لهم جعلهم يتامى. فالدولة التي أرادوا لها أن تكون درة الديمقراطية في الشرق الأوسط والوحيدة التي تسير وفق النهج الغربي الحضاري، تتدهور في لحظة الى مستوى الاغتيالات السياسية في العالم الثالث. وتعاضم هذا الاحباط مع استمرار عمليات التفجير الفلسطينية داخل المدن الاسرائيلية وفشل شمعون بيرس في التعاطي معها بانقاد المسيرة السلمية وقيامه بتنفيذ عملية حربية انتقامية على لبنان والتي أدت الى مجازر قانا سنة 1996 وأفقدته أصوات عشرات الألوف من الناخبين العرب. وفي حينه ترعزت ثقة الجمهور بحكومة حزب العمل وسقط بيرس في الانتخابات وخسر حزب العمل الحكم لتعود اليه أحزاب اليمين برئاسة بنيامين نتنياهو (سنة 1996)، بعد نصف سنة فقط من اغتيال رابين. وفي هذه الفترة لم يصب معسكر السلام بالقنوط ويجلس في البيت فحسب، بل ان قسما من نشاطه تركوا البلاد تماما، تعبيرا عن اليأس المطبق، وقسما آخر منه انتقلوا الى معسكر اليمين، وأبرزهم يوفال شتاينتس، الذي أشرنا اليه في بداية الدراسة كفرع ثالث من فروع حركة السلام الاسرائيلية، حيث انتقل الى حزب الليكود وأصبح قائدا بارزا فيه.

### اسباب ذاتية أخرى

هنالك أسباب ذاتية أخرى عديدة لضعف وقنوط معسكر السلام الاسرائيلي، يمكن تلخيصها بما يلي:

أولا: تركيبة هذه الحركات- منذ البدايات تميز قادة ونشطاء حركات السلام الاسرائيلية بانتمائهم الى شرائح اجتماعية نخبوية بالأساس ولم يبذلوا جهدا لأن ينضم الي صفوفهم أبناء وبنات الشرائح الاجتماعية التي تشكل أكثرية المجتمع الاسرائيلي اليهودي. فهم بغالبيتهم الساحقة من اليهود الاشكناز الذين التصقت بهم مفاهيم الاستعلاء على الطوائف الشرقية اليهودية. فهذه الشريحة هي التي حكمت اسرائيل وقبلها حكمت في الحركة الصهيونية على مدار عشرات السنين، وبسببها انضم اليهود الشرقيون الى صفوف المعارضة اليمينية. وهكذا خسر معسكر السلام نصف المجتمع الاسرائيلي اليهودي. وعندما قدم اليهود الروس الى البلاد، لم يبذل معسكر السلام أي جهد في سبيل تجنيدهم الى صفوفه، رغم أنهم جاءوا بغالبيتهم أنقياء من المفاهيم العدائية للفلسطينيين أو العرب، وهكذا خسر معسكر السلام 20% أخرى من المجتمع اليهودي. ولم يبق لمعسكر السلام سوى 30% من اليهود ينشط في صفوفهم. وحتى هذه الفئة توجد قوى ظلت بعيدة عن تأثير حركات السلام. فالمستوى التعليمي لنشطاء السلام كان رفيعا، وغالبيتهم من الأكاديميين وسكان المدن والعلمانيون. وبرزت في صفوفهم الكثير من النساء. ولذلك حصل اغتراب بين حركات السلام وبين اليهود الفقراء واليهود المتدينين واليهود الشرقيين وسكان الريف والشمال.

ثانيا: العرب في اسرائيل - استبعدت حركات السلام بشكل متعمد المواطنين العرب في اسرائيل (فلسطيني 48) من نشاطها، مع العلم بان العرب في تلك الفترة كانوا مهتمين للغاية في النشاطات السلمية، حيث ان أحزابهم الوطنية (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة التقدمية والحزب الديمقراطي العربي) اتخذت لنفسها برامج سياسية سلمية وعملت بالتعاون مع شرائح سياسية يهودية معتدلة. بل ان الحزبين العربيين الممثلين في الكنيست (1992 - 1996)، وهما الجبهة والعربي، أقاما شراكة ناجحة مع حكومة رابين، حيث ساندتها من خارج الائتلاف وشكلا معها جسما مانعا لصد اليمين المتطرف واكتسب العرب جراء ذلك شرعية لدى الكثير من الجمهور الاسرائيلي كشركاء في ادارة الدولة. وكان بإمكان العرب

وقتذاك أن يساهموا في تعزيز قوة حركات السلام جماهيريا وأيديولوجيا، لأنهم يشكلون نموذجا جيدا للتعايش السلمي بين اليهود والعرب.

ثالثا: لغة الخطاب – اتبع معسكر السلام الاسرائيلي لغة خطاب تنطوي على اغتراب عن اللغة التي يفهمها الشارع الاسرائيلي. فقد تجاهلوا العقلية السائدة وتهربوا من اعطاء حلول للقضايا التي تقلق اليهود مثل مصير القدس وقضية اللاجئين فقط في سنة 2003 وجدنا حركة السلام الاسرائيلية تطرح على الجمهور الاسرائيلي خطة كاملة للسلام مع الفلسطينيين توصلت اليها بالمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، تعرف باسم "مبادرة جنيف". وقد كانت هذه المبادرة خطيرة على سياسة الرفض الاسرائيلية لدرجة جعلت رئيس الوزراء اليميني، أرئيل شارون، يطرح خطته للانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية من طرف واحد وازالة جميع المستوطنات في المنطقتين. وتمكن شارون يومها من التغطية على "مبادرة جنيف" بمشروعه المثير بمساعدة الولايات المتحدة، ولكن المبادرة ما زالت حية وتشكل نموذجا لكل من يريد تصور التسوية النهائية للصراع.

إلا ان الجهد لتحويل المبادرة الى محط نقاش جماهيري لم ينجح، وظل محصورا على تلك الشريحة النخبوية في المجتمع الاسرائيلي. وحتى في هذا البرنامج السلمي المتكامل فشلت حركة السلام في الوصول الى الناس. وكما وصف تسالي ريشف، رئيس حركة "سلام الآن"، هذه الصورة، فقال: "أصبحنا مستشارين لأنفسنا ونسينا الناس وكيف نتكلم وماذا تفهم وماذا لا تفهم".

رابعا: زعزعة الثقة بالنفس – أصبح قادة معسكر السلام مقتنعين بأن الجمهور الاسرائيلي بعيد عن مفاهيم السلام ولم يعد مستعدا للعمل الجماهيري في سبيله. ولذلك لم يعودوا ينظمون مظاهرات حول قضايا سلمية. وقد كانت آخر مظاهرة جماهيرية واسعة تدعو لها حركة "سلام الآن" في العام 2004، والتي طالبوا فيها بالانسحاب من قطاع غزة. وقد شارك فيها حوالي عشرة آلاف شخص، واعتبرت فاشلة جماهيريا. وطيلة السنوات الخمس حتى مطلع 2009، لم تقم مظاهرة جماهيرية واحدة خوفا من هذا الفشل. واعتبر أوري أفيري هذا الامتناع بمثابة تعبير عن انعدام الثقة بالنفس.

خامسا: حركات السلام في اسرائيل طمحت في البقاء خارج اللعبة السياسية الحزبية. فمن أراد من قاداتها اداء دور قيادي في السياسة كان يعلن ترك حركة السلام وينضم الى حزب العمل أو حزب ميرتس ويتنافس هناك على موقع في القيادة. ومع ان هذا التصرف يتلاءم مع المنطق السليم، إلا انه جعل حركة السلام الاسرائيلية تدفع ثمنا. فهي لم تكن في قيادة الحكم. وعندما حظيت "حكومات السلام" بالمجد في اسرائيل لم تنل حركات السلام حصة من الكعكة. ولكن هذه الحركات حملت وزر كل فشل وكل خطأ من أخطاء "حكومات السلام". على سبيل المثال، يعتبر الاسرائيليون حكومة ايهود أولمرت (2006 - 2009)، حكومة سلام ولا يشفع لها انها أدارت حربين شرستين الأولى ضد حزب الله في لبنان تم خلالها تدمير ربع لبنان والثانية ضد حماس وتم خلالها تدمير ربع غزة. الانتقادات لهذه الحكومة بسبب أنابوليس أو بسبب ملفات الفساد ضد أولمرت ووزير ماليته السابق أبرهام هيرشنزون أو سبب الاخفاقات في الحرب، تلتصق بحركات السلام الاسرائيلية أيضا. فالجمهور يحكم عليها من خلال الانتماء الفكري العام.

### أسباب موضوعية

اضافة الى الوزن الكبير للأسباب الذاتية، هنالك أيضا أسباب موضوعية أدت الى ضعف معسكر السلام الاسرائيلي والتخفيف من نشاطاته، لا بد من رؤيتها. ومن أهم هذه الأسباب:

أولاً: الوضع العالمي - التراجع في روح النضال الشعبي عموماً في العالم كله. فمنذ سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وتحول الولايات المتحدة الى قيادة القرن الوحيد في عالمنا، ضعفت معظم التنظيمات الثورية والحركات النضالية الجماهيرية وانهارت العديد من القيم النضالية. ومع انتشار ظاهرة الربح السريع في العالم الاشتراكي ولدى القادة الثوريين في العديد من دول العالم، تزعزعت الثقة الجماهيرية الواسعة بالقيادات الثورية وأصبح هناك سؤال دائم: من يدفع لك مصاريف هذا النضال. و"قل لي من يدفع لك أقل لك من أنت". ومع تفجيرات 11 أيلول 2001 في نيويورك وواشنطن، ازدادت حالة الحركات السلمية في العالم حرجاً. وما زلنا نشهد هذا الضعف حتى يومنا هذا في كل مكان، حيث من الصعب أن تجد مظاهرات جماهيرية ضخمة وراء أية قضية نضال وطني. والحركات أو الأحزاب التي كانت نشاطاتها تستقطب مئات ألوف المتظاهرين، باتت تكتفي بالقليل أو تمتنع بنفسها عن الدعوة الى مظاهرات. وراحت تفتش عن أساليب أخرى لتجنيد الجمهور بواسطة الانترنت أو غير ذلك من الأساليب التي لا تحتاج الى تواجد جماهيري مباشر. والجهات الوحيدة التي تنجح في جلب جماهير غفيرة هي الحركات الدينية (الاسلامية والمسيحية واليهودية)، التي تعتمد على العواطف الدينية والشعارات الأساسية فيها عبارة عن دعوات لله سبحانه وتعالى.

ثانياً: مفاوضات السلام - شهدت مفاوضات السلام الاسرائيلية العربية عموماً والاسرائيلية الفلسطينية بشكل خاص مراحل طلوع وهبوط عديدة منذ مؤتمر مدريد للسلام في سنة 1991 وحتى اليوم. في كل تقدم في هذه العملية رأينا رياح السلام تهب على المجتمع الاسرائيلي فيتأثر بها، ايجاباً، وكل هبوط في هذه العملية يؤثر سلباً. والسبب ان القيادات الاسرائيلية كانت دائماً تحمل القيادة الفلسطينية مسؤولية الفشل وتحاول اظهار القيادة الفلسطينية خصوصاً تحت قيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات، رفضية. وهذه المواقف، التي استهدفت بالأساس تيرير المواقف الاسرائيلية في العالم وتجنيد الغرب لصالح اسرائيل ضد الفلسطينيين، كانت تتغلغل في نفوس الاسرائيليين وشيئا فشيئا تضعف حركات السلام وتقوي الشعور بعدم الثقة بالفلسطينيين. وشهدنا في تلك الفترة كيف تنجح الدعاية الرسمية في ترسيخ أفكار العداء للسلام، وليس أدل على ذلك من التصريح الشهير لرئيس الوزراء، ايهود براك، عندما خرج من مؤتمر "كامب ديفيد" سنة 2000 فقال: "لا يوجد لاسرائيل شريك في عملية السلام في الطرف الفلسطيني". على هذا التصريح بنى اليمين الاسرائيلي دعايته الانتخابية فيما بعد وانتصر زعيم الليكود، أرئيل شارون، على براك وتصرف على أساس هذا المبدأ، أن عرفات ليس شريكاً في عملية السلام. وحتى بعد رحيل الرئيس عرفات وحلول الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، مكانه، ظلوا يرددون التصريح نفسه. و فقط عندما تمكن أبو مازن من اقناع العالم كله وأوساط واسعة جداً في اسرائيل بأنها متمسك بعملية السلام رغم كل ما ترتكبه اسرائيل من جرائم واستفزازات، تراجعت اسرائيل وقال رئيس حكومتها، ايهود أولمرت، يومها: "سبع سنوات ونحن نقول ونقتنع بأنه لا يوجد لنا شريك فلسطيني في عملية السلام. ولكن، مع وجود أبو مازن، هل نستطيع أن نقتنع أحداً بذلك اليوم".

ثالثاً: الصدمات المسلحة - كل عملية فلسطينية مسلحة ضد اسرائيل كانت تؤثر سلباً على حركات السلام الاسرائيلية وأنصار السلام. حتى الصدمات التي نشبت على أثر شق نفق خطير تحت أسوار البلدة القديمة في القدس، والتي قامت قوات الجيش الاسرائيلي خلالها باقتحام المدن الفلسطينية، تحولت الى ضربة لقوى السلام عندما هب رجال الأمن الفلسطينيون يتصدون للاجتياح. وقد أسفرت تلك الصدمات عن مقتل مئة فلسطيني و 28 اسرائيلياً. وفي حينه (سنة 1997)، نجح اليمين الحاكم بزعامة بنيامين نتنياهو في تكريس الفكرة السلبيه حول اتفاقات أوسلو. فقالوا: "الاتفاقات نصت على منح رجال الأمن الفلسطينيين بنادق ورشاشات وأسلحة أخرى، ما فتىء أن استخدمت ضد الاسرائيليين. وهذا يدل على ان الفلسطينيين لا يؤتمنون وانهم في نهاية المطاف سيتحدون من كل الفصائل ضدنا". وقد تعمقت هذه الظاهرة أكثر وأكثر مع انفجار الانتفاضة الثانية، التي بدأت بالصدمات في باحة الأقصى

واتسعت الى المدن والقرى العربية في اسرائيل، ثم تحولت الى انتفاضة مسلحة نفذت خلالها عمليات تفجير عديدة داخل اسرائيل وأطلقت خلالها الصواريخ البدائية من قطاع غزة الى البلدات الاسرائيلية الجنوبية، وتوجتها اسرائيل بعملية "السور الواقي" الشرسة، التي ترافقت مع اعادة احتلال المدن الفلسطينية ومحاصرة الرئيس الراحل ياسر عرفات. وبغض النظر عن الموقف من تلك النشاطات واعتبارها "فوضى" أو "مقاومة شرعية"، فإن أثرها على المجتمع الاسرائيلي كان بنسف فكرة السلام لدى الكثيرين من الاسرائيليين (مثلما أدت الممارسات الاسرائيلية الى نسف فكرة السلام وزرع اليأس من السلام في صفوف الفلسطينيين). وعموما، فإن كل عمل فلسطيني مسلح وجه الى المدنيين الاسرائيليين، عاد بالضرر على توجه حركات السلام الاسرائيلية. وقد عبر الرئيس الاسرائيلي، شمعون بيرس، عن ذلك بشكل واضح خلال مقابلة صحفية لجريدة "الشرق الأوسط" (20 كانون الأول 2008) فقال: "كنت عاندا الى مكتبي في القدس عندما أعلمني حراسي بأن عملية ارهابية نفذت في القدس على مقربة. فقررت التوجه الى هناك. وأنا أرغب في أن يعرف القراء العرب أثر مثل هذه العمليات على الاسرائيليين. فقد كانت الساحة غارقة في الدماء وأشلاء جثث الضحايا تنتشر في كل مكان، هنا يد وهناك رأس وهناك قطع لحم للأطفال. وما أن شاهدني الناس حتى بدأوا يصرخون في وجهي "يا قاتل" و"يا خائن". وفي اليوم التالي حصل الأمر نفسه في تل أبيب. وفي اليوم الثالث عاد الأمر نفسه في عملية أخرى في القدس، وفي اليوم الرابع في أشكلون. لذلك نجح ننتياهو في الانتخابات التي جرت بعد شهر". وأما يوفال شتاينتس، أحد قادة حركة السلام الذي أحدث انعطافا متطرفا في طريقه وقفز الى الجناح الآخر من الخارطة السياسية وأصبح حاليا زعيما في حزب الليكود فقال: "كان من المفترض أن يرى الفلسطينيون في قتل رابين دليلا على ان حكومة اسرائيل بزعامة رابين كانت صادقة في توجهها السلمي وان رئيسها دفع حياته ثمنا لعملية السلام وأن ينصرفوا بما يتلاءم. لكنهم بدلا من ذلك بدوا كما لو انهم فرحون بقتل رابين، الذي يرمز الى عملية السلام. وراحوا يرسلون شبابهم الينا لتفجير أنفسهم فينا وقتل أكبر عدد من اليهود المدنيين فقط لأنهم يهود. وسلطة ياسر عرفات لا تحرك ساكنا، بل تستغل هذا الأسلوب وفيما بعد تتبناه. وأصبحنا ندفن موتانا بالعشرات في كل أسبوع. فأى سلام هو هذا".

وشتاينتس ليس وحيدا. وقد لاحظنا تكرار هذه الظاهرة لاحقا. فبعد اخلاء المستوطنات في قطاع غزة واستمرار اطلاق الصواريخ على البلدات الاسرائيلية في الجنوب، ارتفعت نسبة الاسرائيليين الذين يعارضون في اخلاء المستوطنات في الضفة الغربية من 30.8% عام 2003 الى 37.7% في العام 2006 (استطلاع أجراه المعهد الاسرائيلي للديمقراطية).

رابعا: العرب الفلسطينيون في اسرائيل – المواطنون العرب في اسرائيل هم شريحة بالغة الأهمية من الشعب الفلسطيني، كونها تعيش في اسرائيل وتفهم الاسرائيليين أكثر من أية شريحة عربية أو فلسطينية. فإن لم تستطع التأثير على الحكومات الاسرائيلية، فقد كان من المفترض ان تستطيع التأثير على المواطنين اليهود، الذين هم على احتكاك دائم بهم بشكل يومي، في أماكن العمل وفي الجامعات وفي ملاعب كرة القدم وفي العديد من المرافق التي تجمعهم سوية. الدور المنوط بهم في خدمة قضية شعبهم الفلسطيني، شبيه بالدور الذي يؤديه يهود الولايات المتحدة في التأثير على الأمريكيين، فضلا عن التأثير على الادارة الأمريكية والكونغرس.

صحيح ان العرب في اسرائيل ليسوا أغنياء كيهود الولايات المتحدة، ولذلك فإن المقارنة يمكن أن تبدو ظالمة لهم، إلا ان بمقدورهم ولا شك أن يؤثروا ولو في الناحية المعنوية. فالمطلوب منهم، في هذه الحالة، أن يقتنعوا اليهود بأن بالامكان التعايش السلمي بين اليهود والعرب. وبإمكانهم أن يعطوا اليهود فكرة عن حقيقة المأساة الفلسطينية للمجتمع اليهودي. وبإمكانهم أن يقدموا من خبرتهم ومعرفتهم المميزة، نصائح مجدية للقيادات الفلسطينية عما يفيد أو يضر في التعامل مع الاسرائيليين.

وفي عدة مراحل من تاريخهم، نجح العرب في اسرائيل في هذه المهمة بشكل ملفت للنظر، خصوصا في السنوات 1992 - 1996، عندما قاما الحزبان العربيان الوطنيان، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بقيادة الشاعر توفيق زياد والحزب الديمقراطي العربي بقيادة النائب عبد الوهاب دراوشة، بدعم حكومة رابين من الخارج فأقاما للحكومة جسما مانعا في الكنيست يضمن اجهاض محاولات اليمين اسقاط الحكومة. وقد فسر توفيق زياد هذه الخطوة بالقول انه "أن الأوان لأن يصبح المواطنون العرب في اسرائيل شركاء في ادارة شؤون الدولة". وقد كان بين بنود الاتفاقية التي وقعها زياد ودراوشة مع رابين، بند واضح يتحدث عن ضرورة السعي لتسوية عادلة للصراع الاسرائيلي الفلسطيني. وزياد ورفاقه كانوا قد ساهموا في الماضي بالتأثير على بعض قرارات منظمة التحرير الفلسطينية التي ساعدتها على كسب الشرعية الدولية وفتح حوار مباشر مع قوى السلام في اسرائيل.

ومن المعروف ان هذه الحقبة شهدت انعطافا في السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني. فبعد أن كان رابين يشكل رمزا لسياسة تحطيم عظام الفلسطينيين ويتعامل مع القيادة الفلسطينية بعداء بهيمي، كان من أوائل الشخصيات الاسرائيلية التي تفتتح خط اتصال مع منظمة التحرير وتفاوضها على احقاق حقوق الفلسطينيين الوطنية ويصافح الرئيس ياسر عرفات ويوقع معه اتفاق سلام مرحليا (اتفاقات أوسلو). ورايين هذا، الذي اشتهر في اسرائيل كأحد أكبر وأهم الجنرالات في التاريخ، وارتبطت باسمه مجازر اللد والرملة وترحيل الفلسطينيين من مناطق واسعة سنة 1948، وهو رئيس أركان الجيش الذي قاد اسرائيل الى الانتصار الكبير في حرب 1967، ووزير الدفاع في فترة الانتفاضة الأولى، التي مارس فيها أبشع صور القمع، هو نفسه الذي اتهموه في اسرائيل بالخيانة وأقدم اليمين المتطرف على اغتياله بسبب الاتفاق الذي وقعه ونفذ أجزاء واسعة منه مع الفلسطينيين.

لكن دور العرب في اسرائيل بعد عصر توفيق زياد ودراوشة، اختلف كثيرا. وتراجع بشكل ملموس. وبدلا من التأثير الايجابي على المواطنين اليهود في قضية شعبهم الفلسطيني، أصبح تأثيرهم سلبيا. وقوى العنصرية في المجتمع اليهودي ومؤسساته الحكومية، الذي لم يخف غضبه من حقبة زياد دراوشة وراحت تتهم رابين بأنه محكوم بأصوات النواب العرب، رفعت رأسها بعد قتل رابين لتعود الى سياسة التمييز العنصري والقمع الارهابي وتسعى بقوة لتجريد الأحزاب العربية الوطنية من الشرعية التي اكتسبتها بأحكام القانون وترسخت في حقبة رابين.

وبالمقابل، اختارت القيادات العربية مواجهة قوى اليمين هذه بخطاب تحد شامل، وليس بخطاب يسحب البساط من تحت أقدام هذه القوى. وأصبحت شعارات النضال لدى العرب في اسرائيل شبيهة بشعارات الفلسطينيين في المناطق المحتلة ومخيمات اللاجئين في لبنان، من دون الأخذ بالاعتبار ان كونهم مواطنين في اسرائيل، يحتم اتباع أسلوب مختلف يتلاءم وشروط عملهم وحياتهم، إذا كانوا معنيين بأن يؤثروا على المجتمع اليهودي. توفيق زياد فعل هذا، من دون أن يتراجع عن أي من مفاهيمه الوطنية ومبادئه النضالية.

لقد تدرجت العلاقات بين العرب واليهود في اسرائيل نحو هاوية الصدام والعداء. وبلغ هذا الصدام ذروته في شهر تشرين الأول من العام 2000، عندما انفجرت المظاهرات الوطنية العربية في غالبية القرى والمدن الفلسطينية في الجليل والمثلث والساحل والنقب، احتجاجا على مجزرة الأقصى (عندما قتلت قوات الشرطة الاسرائيلية سبعة مصليين كانوا يقفون بالحجارة احتجاجا على الزيارة الاستفزازية التي قام بها رئيس المعارضة آنذاك، أرئيل شارون، لباحة الأقصى)، وقامت قوات الشرطة بقمعها بشكل دموي. المتظاهرون العرب اتبعوا اسلوب المظاهرات الفلسطينية العنيفة، فجاء رد الشرطة أعنف ألف مرة وأطلقوا الرصاص الحي على المتظاهرين الشباب وقتلوا بدم بارد ثلاثة عشر شابا منهم. وكان لهذه الصدمات أثر سلبي شديد على العلاقات اليهودية العربية في اسرائيل. وبغض النظر - هنا أيضا - عن صحة الأسلوب الذي اتبعه العرب في اسرائيل أو عدم صحته، فقد أدى الى اضعاف

تأثيرهم على المجتمع اليهودي. وبات واقعا ان اليهودي لم يعد يشكك في الفلسطيني ابن الضفة الغربية أو قطاع غزة ويخاف منه ولا يأتين جانبه وحسب، بل أصبح يشكك بالمواطن العربي في اسرائيل أيضا. وقد زاد هذا من تغلغل أفكار اليمين العنصري في الرأي العام اليهودي. واصبح هناك حوالي 52% من اليهود يتمنون على الحكومة ان تقنع العرب في اسرائيل بالرحيل عن وطنهم الى الخارج مقابل تعويضات سخية عن بيوتهم وأراضيهم (استطلاع رأي أجرته جامعة حيفا في مطلع العام 2007).

ومثل آخر طازج، نجده في حملة التضامن التي أعلنتها قادة الأحزاب الوطنية العربية في اسرائيل تضامنا مع أهل غزة ضد العدوان الاسرائيلي. مما لا شك فيه ان حملة التضامن هذه صحيحة وضرورية ولا تنازل عنها. ولكن كيف تتم وبأي أسلوب. فهل الهدف منها هو فشة خلق أو فتح جبهة جديدة لاسرائيل من داخلها، أم اطلاق صرخة احتجاج تجري من خلالها محاولة تجنيد يهود عقلاء وانسانيين ضد الحرب؟ ففي عمليات الاحتجاج هذه نظمت مظاهرة عربية يهودية في تل أبيب (السبت 3 كانون الثاني 2009). وطلب المنظمون أن يرفعوا فيها على فلسطين. والوطنيون العرب في اسرائيل يحبون العلم الفلسطيني ويعتزون به، وهذا حقهم. ولكن هذه الخطوة أبعدت عددا من نشطاء السلام اليهود عن المظاهرة. المحامي جاي أوفير، وهو من نشطاء السلام المعروفين الذي كانت له باع طويلة في الدفاع عن أسرى فلسطينيين وتمثيل الفلسطينيين من ضحايا سياسات هدم البيوت ونهب الأراضي، في المحاكم الاسرائيلية، أعلن انه يتماثل مع هذه المظاهرة وكل شعاراتها ولكنه كاسرائيلي وطني لا يستطيع ان يسير وراء العلم الفلسطيني. ووصلت القضية الى المحكمة لأن الشرطة رفضت اعطاء تصريح لرفع العلم الفلسطيني. وقبل أن تتخذ المحكمة قرارها، تراجع الشرطة وأبلغت القضاة بأنها ستسمح برفع هذا العلم، فما كان من أوفير وأمثاله من نشطاء السلام إلا أن ينظم مظاهرة أخرى بنفس الشعارات ضد الحرب ولكنه رفع فيها العلم الاسرائيلي. وصرح قبيل المظاهرة انه كان يعتبر نفسه مؤيدا للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بقيادة محمد بركة ودوف حنين، ولكنه قرر أن لا يصوت للجبهة في أعقاب رفعها العلم الفلسطيني في تل أبيب.

واضح هنا أن رفع العلم الفلسطيني في مظاهرة في تل أبيب هو حق قانوني للعرب. فالعلم الفلسطيني يرفع في ديوان رئيس الوزراء الاسرائيلي في كل مرة يزوره فيها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس. ولكن القضية ليست قضية قانون فحسب. فإذا وضعنا رفع العلم في معيارا لمساندة الأشقاء في غزة، نجد ان النتيجة جاءت عكسية. وحتى نشطاء السلام انقلبوا على أهداف المظاهرة.

خامسا: اليمين الاسرائيلي – على الرغم من ان اليمين الاسرائيلي كان، عندما وصل الى الحكم، قد عقد سلاما مع مصر أعاد خلاله كل الأراضي المصرية المحتلة في العام 1967 الى أصحابها، وكذلك فعل مع الأردن، إلا انه اتخذ موقفا عدانيا من الحقوق الفلسطينية وسعى بكل قوته الى اجهاض كل المحاولات لاحقاقها. وقد فعل ذلك وهو في الحكم، وبشكل أشد ضراوة، وهو في المعارضة. وجاءت ممارساته تلك أولا لدوافعه العقائدية، حيث انه يؤمن بأن اسرائيل يجب أن تمتد على فلسطين الكاملة وأكثر (من شعاراته: "للأردن ضفتان، هذه لنا وتلك أيضا"). وجاءت أيضا بدافع الصراع على الحكم. ففي اطار مقارنته لمنافسيه على السلطة من حزب العمل، كان يطرح شعارات معادية لسياسات حزب العمل المعلنة حول تسوية الصراع على أساس مبدأ "دولتان للشعبين".

وقد شهدت سياسة اليمين هذه تغيرا، عندما وافق إبان حكم بنيامين نتنياهو (1996 - 1999) على اتفاقات أوسلو القاضية بإقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل في الضفة والقطاع، ولكنه في الممارسة العملية كان يتهم حزب العمل بتقديم تنازلات فاحشة للفلسطينيين ويتهمه بالضعف والخنوع أمام الارهاب. ويرفضون الاعتراف بوجود قيادات فلسطينية تؤيد السلام ويشككون في صدق هذه القيادات، وحتى بنيامين نتنياهو، الذي يعرض نفسه على انه ينتمي الى تيار اليمين اللبرالي، يتمسك بالشعار الذي طرحه براك في حينه ويقول فيه انه لا

يوجد في الطرف الفلسطيني شريك لاسرائيل في عملية السلام. وفي دعايته الانتخابية يقرم فكرة السلام الاسرائيلي الفلسطيني الى "السلام الاقتصادي"، الذي يعني تأجيل اقامة الدولة الفلسطينية الى ما بعد الازدهار الاقتصادي في فلسطين.

وحرص معسكر اليمين على اتهام قوى السلام بالخيانة وتحريض المواطنين تحريضا دمويا عليها. ففي كل مظاهرة لقوى السلام تجد مجموعات من نشطاء اليمين تتظاهر الى جانبها وتزعق ضد منظميها - "إذهبوا الى الدول العربية" و"يا عملاء" و"يا خونة" و"يا أحمق العرب" و"يا نواعم" وغيرها... وقامت أحزاب اليمين بملاحقة حركات السلام وكشف مصادر تمويلها (بالأساس من يهود أمريكيين ومن دول الغرب) واتهامها بالعمل المأجور لمصلحة العرب ودول الغرب.

وقد عرفت اسرائيل نشطاء يمين متطرفين لم يترددوا في استخدام الارهاب ضد اليهود من أنصار السلام. وعملية اغتيال رابين سنة 1995 وقبلها عملية اغتيال اميل غرينتسفايغ، ومحاولة اغتيال ماير فلنر، لم تبق حوادث فردية في التاريخ الاسرائيلي. ففي شهر أيلول 2008 تعرض أحد قادة حركة "سلام الآن"، البروفسور زيف شترنهال، لمحاولة اغتيال بوضع عبوة ناسفة على باب بيته انفجرت لدى خروجه للعمل. وعثرت الشرطة قرب البيت على مناشير موقعة باسم "جيش المحررين المسؤولين" يعلن أصحابه عن جائزة مقدارها مليون شيكل (ربع مليون دولار) لكل من يقتل أحد قادة "سلام الآن"، ويهاجمون الحكومة الاسرائيلية بالقول: "تحكم اسرائيل اليوم حكومة أشرار كارهين للتوراة ويعملون على محو قوانين التوراة التي منحت الشعب اليهودي أرض اسرائيل بالكامل ويجعلون من حلم عمره 2000 سنة كابوسا. يمنحون الفلسطينيين سلاحا يقتلوننا به ويطلقون سراح اراهبيين فلسطينيين من السجون ويشجعون اجهاض النساء اليهوديات".

وقالت الشرطة انها تشتبه بنشوء تنظيم يهودي اراهبي يعمل على مطاردة واغتيال نشطاء السلام الاسرائيليين.

واضح ان هذه النشاطات الارهابية لم ترتد قادة معسكر السلام في اسرائيل، ولكنها أثرت على العديدين من النشطاء في المعسكر وبعثت الخوف لدى آخرين عن الانضمام الى هذه النشاطات، حتى لو كانوا يؤيدونها.

## ومع ذلك..

على الرغم من كل ما سبق، فإن عمل حركات السلام الاسرائيلية عبر هذه السنين لم يذهب هباء. والأفكار التي روجتها في المجتمع الاسرائيلي انغرست عميقا في النفوس. فمنذ اتفاقات أوسلو تشير استطلاعات الرأي وبشكل مثابر طيلة هذه السنين، الى ان مؤيدي التسوية على أساس "دولتين للشعبين" يتراوح ما بين 52% و 62%.

وحسب استطلاع جامعة تل أبيب في أيار 2007، مثلا، يقول 62% انه يحق للفلسطينيين دولة مستقلة و55% انهم معنيون بتوقيع اتفاقية سلام بين الحكومة الاسرائيلية والرئيس الفلسطيني، محمود عباس. وحتى بعد انقلاب "حماس" على السلطة الوطنية قال 61% من الاسرائيليين انهم يؤيدون قيام دولة فلسطينية (حسب استطلاع في الجامعة نفسها نشر في 7 كانون الأول 2008) وقال 47% ان على اسرائيل ان لا تضيع فرصة وجود الرئيس عباس في قيادة الشعب الفلسطيني وتتجه فورا لعقد اتفاقية سلام معه وقال 62% انه يجب التفاوض مع عباس.

لا بل انه في الوقت الذي كان معروفا فيه ان الاسرائيليين لا يحبون أن تمارس الولايات المتحدة أي ضغوط على اسرائيل في قضية السلام ولا يحبون أن تتدخل دول الاتحاد الأوروبي في عملية السلام بدعوى انها متحيزة لصالح الفلسطينيين، جاء في الاستطلاع الذي أجري في



تموز 2008 ان 73% من الاسرائيليين يؤيدون التدخل الأمريكي (في سنة 2005 كانت نسبة هؤلاء 47%) وقال 58% انهم لا يمانعون في تدخل اوروبي (40% في سنة 2005). وتغلغت أفكار هذه الحركات حتى لدى المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. وحسب استطلاع رأي أجرته الحكومة الاسرائيلية نفسها في شهر تشرين الثاني 2008، جاء ان ثلث المستوطنين مستعدون للرحيل عن المستوطنات والعودة للعيش في اسرائيل في اطار اتفاقية سلام، وان 18% مستعدون للرحيل فوراً لقاء تعويضات سخية.

هذه النتيجة ظلت مستمرة بشكل عام، رغم الأحداث التي مرت فيها البلاد خلالها وتدهورت فيها العلاقات الى صدمات دامية واشتباكات مسلحة وانتفاضة ثانية وعمليات تفجير ضد المدنيين في المدن الاسرائيلية وفوز "حماس" في الانتخابات التشريعية وانقلاب "حماس" في قطاع غزة واطلاق الصواريخ على البلدات الاسرائيلية. كانت تنخفض قليلاً في خضم تلك الأحداث، ولكنها تعود الى سابق عهدها بعد حين. واليوم يؤيد التسوية على مبدأ الدولتين للشعبين غالبية ساحقة في الكنيسة، بمن في ذلك نواب في اليمين مثل رئيس حزب "اسرائيل بيتنا"، أفيغور لبرمن، ونوابه الآخرين وعدد من نواب الليكود. والحزب الوحيد الذي يطرح أفكار تخليد الاحتلال للضفة الغربية الى الأبد هو تحالف أحزاب "الاتحاد القومي" المتطرف، والذي تفكك عشية انتخابات 2009 وأصبح ثلاثة أحزاب.

ومن لم تخنه ذاكرته يعرف ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، ايهود أولمرت، جاء الى الحلبة السياسية من اليمين المتطرف. وقد علا اسمه بالأساس عندما كان عضو كنيسة شابا في سنة 1979 وتمرد على رئيس حزبه مناحيم بيغن ووقف الى جانب اليمين المتطرف وصوت ضد اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر. وهو الذي عندما كان رئيساً لبلدية القدس في سنة 1997، بادر الى شق النفق تحت أسوار القدس القديمة، مما أدى الى تفجير الصدمات الدامية بين جيش اسرائيل والأجهزة الأمنية الفلسطينية. وهو الذي شارك في تثبيت مقولة براك بأنه لا يوجد لاسرائيل شريك فلسطيني لعملية السلام حتى في عهد الرئيس محمود عباس. ولكن أولمرت أحدث انعطافاً متطرفاً في مواقفه وأصبح يؤيد السلام مع السلطة الفلسطينية ومع سورية على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي التي احتلت في العام 1967. وكما يقول شمعون بيرس (المصدر المذكور أعلاه)، فإن الخلاف بين أولمرت وعباس انحصر في النهاية حول 1% - 2% من مساحة الضفة الغربية.

هذا التغيير لم يقتصر على أولمرت، بل أصبح نهجاً لدى العديد من نواب حزبه القادمين من اليمين.

### التطبيق

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبحق، هو: لماذا لا تترجم هذه المواقف الساطعة الى لغة الفعل في السياسة الاسرائيلية ولماذا نجد المجتمع الاسرائيلي متجهاً الى اليمين باستمرار في اختيار قيادته؟

الحياة السياسية في اسرائيل شهدت انعطافات حادة في العقود الأخيرة في كل ما يتعلق بالقيادة ومهامها وحتى في شكلها البنيوي. فالقادة لم يعودوا من "طينة الأرض"، كما يسمونهم، المعروفين بالاخلاص والتفاني ونكران الذات ونظافة اليد وبدأت تتسرب الى سدة الحكم قيادات أنانية وانتهازية مصلحة. والنخبة الاشكنازية أصبحت تواجه بتامل من اليهود الشرقيين الذين تعرضوا للتمييز والظلم. ودخل الى المجتمع الاسرائيلي ما يزيد من مليون قادم جديد من روسيا، ما أن حطت أقدامهم على الأرض حتى صاروا يطالبون بأخذ قسط من كعكة الحكم والنفوذ السلطة. والأحزاب الرئيسية شهدت خلاخاً وزعزعات وتمزقات عديدة. ومنذ العام 1977 بدأت الخريطة السياسية تشهد تداولاً للسلطة بين ما يعرف باليمين وباليسار (الليكود والعمل). وتبخرت مفاهيم القيادة الجماعية وزاد الاهتمام بزعامة الفرد، لدرجة تغيير

نظام الحكم وانتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر. وتحطمت الكثير من القيم والمقدسات والمفاهيم. وارتفع وزن القيادات العسكرية وتأثيرها على الحكم، رغم أن النظام الديمقراطي يكفل بقاء الجيش قوة تنفيذية من المفروض ان يتلقى الأوامر من الحكومة. وتغيرت موازين القوى في المجتمع الاسرائيلي لصالح قوى العسكرة والأمن. وصار الاقتصاد الحربي أكبر فرع في الاقتصاد الاسرائيلي.

هذه التغيرات كلها أحدثت خلا في النظام الديمقراطي الاسرائيلي وتلبكا في طريقة صنع القرار وجعلت الصراع على الحكم ليس بين طريقتين وليس بين تيارات سياسية وحسب، بل أيضا، بل بالأساس بين مراكز قوى تعمل لحسابات مصلحة وأصبح القائد الفرد مقياسا أساسيا في الحكم، أهم بكثير من طروحاته الفكرية وبرامجه السياسية.

وفي الوقت الذي ظل فيه عنصر "الأخطار الأمنية على اسرائيل من دول الجوار" وفيما بعد "الأخطار من محور الشر وتنظيمات الارهاب"، باتت إحدى مشاكل المجتمع الاسرائيلي الأساسية هي العيش على مبدأ "القوة". يريدون رجلا قويا لقيادتهم. حب القوة هذا يعود في الأصل الى التقاليد التي يتربى عليها الاسرائيليون منذ الصغر ويتبلورون فيها داخل الجيش. انها ليست نابعة فقط من الغطرسة العسكرية، ولكنها مجبولة أيضا بخوف حقيقي يشعر به اليهود من جراء تاريخهم الطويل وهم مطاردون في أوروبا ويتعرضون للعنصرية والتمييز والقمع والمذابح. هذا الخوف ليس دعاية صهيونية مغرضة فحسب، انما هو واقع يعيشه اليهودي وفي بعض الأحيان يعترف بوجوده وفي أحيان أخرى يفضل التكتم عنه. وليس سرا ان 18% من أرباب العائلات الاسرائيلية اليهود ينامون والمسدس تحت مخداتهم (استطلاع نشر في سنة 2007 عن الحصانة القومية في اسرائيل خلال مؤتمر هرتسليا).

من هنا يفتشون عن قائد قوي. وفي الواقع ان غالبية شعوب العالم تحب أن يحكمها قائد قوي، خصوصا إذا كان هذا القائد يتبنى الديمقراطية اللبرالية، وفي اسرائيل تبدو هذه الرغبة جامحة أكثر، بسبب الفتنة الشاملة ان هناك تهديدات أمنية لاسرائيل من دول المحيط. يريدون قائدا بقوة رئيس الحكومة الأول، دافيد بن غوريون وبقوة مناحم بيغن واسحق رابين وأرنيل شارون، وهم قادة كانوا يطلقون خطابات عريضة واستعراض العضلات. ويجربون حظهم في الأعمال الحربية العدوانية. بن غوريون أدار حرب 1948، التي انتهت بكبة الشعب الفلسطيني وترحيله عن وطنه وتدمير القرى الفلسطينية حتى لا يعود اليها أصحابها. ثم قاد اسرائيل لحرب 1956. وموشيه ديان، الذي كان يطمح للوصول الى رئاسة الحكومة، قاد اسرائيل الى حرب 1967. ومناحم بيغن، أجرى "موازنة" مع موقفه السلمي تجاه مصر، ومقابل الانسحاب من سيناء أقدم على استفزاز العراق بإرسال طائراته لقصف القرن الذري في العراق ثم وافق على حرب لبنان الأولى سنة 1982. وبنيامين نتنياهو افتعل أزمة شق النفق تحت أسوار القدس ودخل حربا مع أجهزة الأمن الفلسطينية سنة 1997. وايهود براك حاول كسر الانتفاضة الثانية، لكنه لم يكن لديه الوقت لادارة الحرب، فجاء أرنيل شارون ليكملها فأعاد احتلال الضفة الغربية بعملية "السور الواقي" وحصار ياسر عرفات.

وحتى ايهود أولمرت انجر وراء فكرة الحرب على لبنان سنة 2006 وأدارها بشراسة تدميرية، وهو الذي انتخب على أجندة سلام.

فالقادة الاسرائيليون اعتادوا على شن الحروب كمركب أساسي في عملهم السياسي، وهو المفهوم الذي ينقض بحدّة مفاهيم السلام. وحتى عندما كانت هناك معارضة للحروب، فإنها كانت تأتي متأخرة. في البداية يجندون الجمهور الى جانب الحرب تحت يافطة "الوحدة الوطنية في وقت الشدة". وخلال الحروب كانت أجهزة الأمن تنظم حملات اعتقال ومطاردات وتخويف لقوى السلام باستمرار، وأجهزة الاعلام ترافقها بحملة تجنيد الى جانب الحرب، يتم خلالها اظهار الجنرالات أبطالاً أسطوريين. وخلال التاريخ الاسرائيلي جرى خلق مئات القادة السياسيين من بين جنرالات الحروب. ومن لم يجدوا له مكانا في السياسة، كانوا يديرون له وظيفة رفيعة في عالم رأس المال، كرئيس مجلس ادارة شركة حكومية كبيرة (شركة الكهرباء

أو شركة المياه أو مؤسسة ادارة الأراضي أو بنك أو مؤسسة أخرى) أو كرئيس شركة خاصة أيضا.

وفي السنوات الأخيرة انضم منات الجنرالات والعمداء والعقداء الى عالم رأس المال بواسطة الشركات الخاصة لبيع السلاح أو شركات بيع الخبرات الأمنية (تدريب جيوش أو عصابات مسلحة وحماية رؤساء دول أو شركات اقتصادية وغيرها..). هذه الشركات أصبحت اليوم أضخم فرع اقتصادي للصادرات الاسرائيلية الى الخارج ويقدر حجمه بعدة مليارات من الدولارات (بيع الأسلحة وحده يدر على اسرائيل 4 مليارات دولار في السنة). وقادة هذا الفرع هم قوة مؤثرة بشكل خطير على السياسات الاسرائيلية، حيث انهم يواصلون العلاقة مع الجيش وأجهزة المخابرات سنين طويلة بعد خلعهم البزة العسكرية وتوجد لهم علاقات وطيدة مع السياسيين من أصل عسكري وسياسيين آخرين من المنافقين للجيش. وغني عن البيان ان مصلحة هؤلاء القادة تتناقض مع مصلحة السلام. فهم يربحون من كل حرب تخوضها اسرائيل، إذ انهم يشترون الأسلحة القديمة المستعملة بأسعار زهيدة ويبيعونها بالسعر الكامل لدول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول شرق أوروبا. وعدوهم الأول هو الاتعاطف الاسرائيلي نحو السلام.

### صناعة الحرب..

ولعل حرب لبنان الثانية هي خير برهان على نفوذ هؤلاء ومن ورائهم الجيش على السياسة الاسرائيلية الرسمية. فقد جاءت تلك الحرب بقرار من القيادة العسكرية، مع ان القيادة السياسية الحديثة العهد يومها انتخبت على أجندة سلامية. وقد خلصت لجنة فينوغراد للتحقيق في اخفاقات تلك الحرب الى الاستنتاج بان الجيش هو الذي جر الحكومة الى حرب لم تكن مدروسة استراتيجيا. وقال عضو اللجنة، البروفسور درور يحزقيلي، ان القيادات العسكرية في اسرائيل تتدخل في ادارة الحياة السياسية في اسرائيل بشكل زائد وغير سليم.

فكيف يمكن لجيش في دولة ديمقراطية أن يجر الحكومة الى حرب غير مدروسة ويتدخل أكثر من اللازم في ادارة سياستها؟! وكيف يمكن للجنة تحقيق رسمية أن تتوصل الى استنتاج خطير كهذا، من دون أن يحدث زلزال في الدولة؟!!

لماذا لم تقف وسائل الاعلام الاسرائيلية موقفا مهنيا ازاء هذه الظاهرة وتحللها وتجري التحقيقات حولها وتطرح الأسئلة اللازمة بشأنها، وتركزت بدلا من ذلك على ضرورة اقالة أولمرت وبيرتس؟!!

هذه القضية لم تكن عابرة والحرب لم تكن موجهة الى حزب الله عينا، انما جاءت بالذات لخدمة تلك الحسابات العسكرية الداخلية بالأساس. ففي حينه وقع رئيس حزب "قديما" ورئيس الحكومة، ايهود أولمرت، اتفاقا ائتلافيا مع رئيس حزب العمل الذي عين وزيرا للدفاع، عمير بيرتس، اتفاقا يقضي بتقليص ميزانية الجيش الاسرائيلي بخمسة مليارات شيكل (1.25 مليار دولار). وقد أحدث هذا البند زلزالا داخل قيادة الجيش. فقد بحثوا في هذا البند وتساءلوا من أين سيجري تقليص هذا المبلغ؟ هل من شراء الأسلحة؟ لا .. بالتأكيد لا. فالأسلحة لها ميزانية خاصة لا تدخل في باب الميزانية وهي تبلغ 3 مليارات دولار في السنة تدفعها الولايات المتحدة بالكامل، شرط أن يتم شراؤها من المصانع الأمريكية فقط. وفي السنوات الأخيرة لوحظ ان هذه الميزانية تفيض، ولذلك بدأوا في نقل مصانع اسرائيلية لانتاج الأغراض اللوجستكية الى الولايات المتحدة لشراء البضائع منها.

وهل يقلصوا ميزانية التدريبات العسكرية؟ بالطبع لا. فهذه ميزانية مقدسة لا يمكن المساس بها، لأنها السبيل الوحيد لصيانو الجيش النظامي.

إذن، من أين سيوفرون المبلغ؟

لقد اتضح، وفقا لحسابات رجال الاقتصاد في حاشية أولمرت، انهم سيضطرون الى تخفيض 2300 وظيفة عسكرية رفيعة (من درجة رائد وحتى لواء). ومثل هذه الخطوة ستشكل ثورة في الجيش لأنها تعني ضرب الامتيازات لعدد هائل من الضباط. فكل ضابط بهذه الرتبة يمنح سيارة وسائق ومكتب وسكرتيرة، ويمنح فرصة للدراسة الأكاديمية على حساب الجيش بالكامل ويرسل في دورة لمدة سنة الى احدى دول الغرب ليعود وهو يحمل درجة جديدة أرقى. ولكن الجنرالات لم يتصرفوا يومها بتسرع. وانتظروا أول مناسبة لاجهاض هذا البند. ولم يطل الانتظار. و فقط بعد شهرين من تشكيل الحكومة (تموز 2006)، استغلوا قيام حزب الله بخطف جنديين اسرائيليين الى لبنان وعرضوا على حكومة أولمرت خطة حربية متسارعة جروها اليها جرا. وبالطبع، عندما وضعت الحرب أوزارها، باتت المعركة على ميزانية الجيش. وقد ألغوا أولا قرار التقليل المذكور تماما، وليس هذا فحسب، بل زادوه بمبلغ مضاعف مرتين ونصف المرة (12 مليار شيكل). وبدلا من تقليص ميزانية الجيش، أصبحت لديه أعلى ميزانية في تاريخ اسرائيل. وقد ترتفع أكثر لأن الجيش دخل حربا أخرى على غزة، يطالب أيضا بدفع فاتورتها.

## .. وصناعة الخوف

ومثل هذا النوع من القيادات المتنفذة يحاول اجهاض أية محاولة جادة للتوصل الى سلام، طالما لا يجد القيادة القوية التي تصده. وبالامكان فعلا صده، إذا وجدت الارادة وإذا تم بناء رأي عام مؤيد للأمر.

ففي السنوات الأخيرة بدأت ترتفع أصوات سياسية وأكاديمية عديدة تتحدث عن خطورة نفوذ العسكريين في السياسة الاسرائيلية، ويحزقيل لم يكن أولهم. وقد أشرنا أنفا الى عدد من رؤساء الحكومات الاسرائيلية الذين تخوفوا من نفوذ الجيش وأكثر من ذلك، تخوفوا من تنفيذ انقلاب عسكري ضدهم، وتفوهوا بذلك.

ويلاحظ ان الجيش وقادته ورؤساء الأجهزة الأمنية في اسرائيل يبنون مجدهم بالأساس من العمليات العسكرية الحربية. فإذا توقفت، يفقدون عنصرنا أساسيا من أسس قوتهم. والعمليات العسكرية التي يخوضونها تتم بفضل اقناع جمهورهم بوجود تهديد أمني خارجي، تارة ايران وتارة ما يسمى بـ "محور الشر" وتارة "الارهاب الفلسطيني" و "الارهاب الاسلامي" (حزب الله وحماس والجهاد الاسلامي وتنظيم القاعدة). وهذه التهديدات ليست شكلية ولا هي اختراع اسرائيلي، انما تأتي بفضل التصريحات التي يطلقها قادة تلك القوى مثل "محو اسرائيل عن الوجود"، كما يقول الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد، في عدة مناسبات، و"اليهود قردة وخنازير" و "اسرائيل غير شرعية ومصيرها الزوال" و"لن نعترف باسرائيل مهما يكن" وغيرها العديد مما ترصده شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" وتجد الوسائل لتعميمها على الصحافة الاسرائيلية، فتقوم هذه بنشرها على نطاق واسع، وتعددها في تقارير رسمية ترسلها الى دول العالم مرفقة اياها بتحليلات وتقويمات.

وبهذه الطريقة تتم صناعة الخوف لدى الاسرائيليين، ويتم بناء أجواء التشكيك بنوايا السلام في القيادات الفلسطينية أو العربية وتأجيج روح العداة وتحفيز الشارع على جاهزية الانضمام الى الجيش والاستعداد للحرب، لكل حرب، بدعوى انها الخيار الوحيد وفي كل هذا إضعاف لمعسكر السلام.

لقد صرح رئيس الحكومة الاسرائيلي، ايهود أولمرت، لصحيفة "يديعوت أحرانوت" (21 أيار 2008)، بما معناه أن الجنرالات هم الذين يدفعون القادة السياسيين الى التطرف في مواقفهم. وقال: "قبل فترة، أستدعيت قادة الجيش وأجهزة الأمن وكل الخبراء في الشؤون الاستراتيجية لكي نبحث في البرامج المستقبلية لاسرائيل خلال السنين القادمة. جلست معهم عدة ساعات طويلة. وعندما فهمت لماذا ما زلنا نحتل الأراضي الفلسطينية 40 سنة". ومنذ

ذلك الحين وأولمرت يطرح مواقف تشير الى "خطورة الاستمرار في هذا الاحتلال على مصالح اسرائيل الاستراتيجية". فيقول ان الانسحاب من المناطق الفلسطينية هو قضية ملحة جدا لأن الاستمرار فيه سيعني سقوط التسوية على أساس دولتين للشعبين والتوجه الى حل "الدولة الواحدة للشعبين"، الذي يعني انتهاء اسرائيل كدولة يهودية.

لقد نضجت أفكار أولمرت متأخرا، كما يعاتبه العرب ويشككون في مصداقيته. ولكنها بالتالي أفكار رجل قادم من اليمين المتطرف، وحصل لديه انقلاب حقيقي. وهو غائب عن الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة طويلة، إن لم يكن غيابه للأبد (الأمر يتوقف على نتائج التحقيقات ضده في ملفات الفساد). ولكن هذا التحول يعبر عن مخاض جار في رحم المجتمع الاسرائيلي عموما وفي صفوف العديد من القيادات السياسية، خصوصا مع التحولات السياسية في العالم أيضا، وبدء عهد أوباما. ومع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية .

وإذا قام أنصار السلام الاسرائيليون بمراجعة ذاتية نقدية لمسيرتهم وإذا تحول وضع حركات السلام الاسرائيلية الى مشروع عربي وفلسطيني، نحرص على التعاون معه وإعانتته على مواجهة أعداء السلام، فإن ذلك سيعود بنتائج أخرى على الأوضاع في اسرائيل وربما في المنطقة برمتها.